

وقع باسم لبنان مذكرة تفاهم مع ICMPD اللواء إبراهيم: شراكتنا لتحقيق السلام وسيادة القانون

الوكالات الامنية في لبنان، ومن بينها مؤسسة الامن العام، الشريك الرئيسي للاتحاد الاوروبي والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة وتقديم الخدمة الافضل للعاشرين وسلامتهم وضمان مراقبة الحدود".

ختاماً، وقع اللواء ابراهيم وبلوم مذكرة التفاهم، وجرى تبادل الدروع التقديرية بينهما. ثم اقيم كوكتيل بالمناسبة.

وحدة تحليل المخاطر وتوفير الدعم الفني". وختم اللواء ابراهيم: "باسم الدولة اللبنانية، اجدد شكري وامتناني للدعم المستمر الذي يقدمه المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، بدعم وتمويل من القيادات الامنية اللبنانية المستفيدة من هذا المشروع، للوصول الى افضل الطرق والوسائل في التعاون والتنسيق في ما بينها وتسهيل تبادل المعلومات. ستبقى

يكونون لكم احتراماً وتقديراً كبيرين جداً". وتابع: "نحن نشعر بهذا الوضع الصعب الذي يمر فيه الشعب اللبناني عموماً، خاصة في ظل وجود عدد كبير من الوافدين السوريين في لبنان".

وختم بلوم قائلاً: "نحن موجودون لكي ندعم الدولة اللبنانية بقدر استطاعتنا، آملاً في ان يتمكن بلدكم الجميل من تخطي مختلف المصاعب التي تواجهه".

ثم القى اللواء ابراهيم كلمة استهلها بالقول: "يشرفني جداً ان نلتقي اليوم للاحتفال بتوقيع مذكرة التفاهم بين الجمهورية اللبنانية والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة بعد انقضاء عشر سنوات من العمل المشترك بين الاجهزة الامنية اللبنانية والمركز برعاية وتمويل من الاتحاد الاوروبي. وقد اثمر هذا العمل تعاوناً فعالاً في مجال تعزيز قدرات الادارة المتكاملة في لبنان وتطويرها، كما في تفعيل الدور الامني للسيطرة على المخاطر وضمان احترام سيادة القانون وانفاذه، وتحمل الضغوط الداخلية والخارجية، وكلها عوامل اساسية لضمان الاستقرار والسلم الاهلي وصون العيش المشترك".

اضاف: "في هذه المناسبة، نتطلع الى تزخيم المشروعات اليلة الى تعزيز السلامة والامن على الحدود اللبنانية، من خلال دعم البنى التحتية الامنة التي ساعدت في النقل السريع للبيانات، وزيادة قدرة مركز الامن العام التخصصي لأمن الوثائق، وتأهيل الوكالات الحدودية وتدريب عناصرها ادارياً وامنياً، واعتماد المعايير القانونية والانسانية في اجراءات التوقيف والتحقيق، وانشاء دورات لتدريب المدربين وتحديث نظام ادارة الموارد البشرية".

وتابع: "اننا سعداء بالنتائج التي تحققت، والتي كان لها التأثير الايجابي على المستويين التشغيلي والعملي للمؤسسات الامنية واطر التنسيق بينها، لاسيما بين الجيش اللبناني والمديرية العامة للامن العام والمديرية العامة لقوى الامن الداخلي. ومن خلال هذا الدعم تبرز فرص كبيرة نتمنى ان يتم تحقيقها باستمرار التواصل والتعاون معكم في المستقبل لتعزيز قدرات الادارة المتكاملة للحدود، وتطوير السياسة البحرية المتكاملة للبنان، وتعزيز

للامن العام اللواء عباس ابراهيم مذكرة تفاهم مع ICMPD في 10 تشرين الثاني الفائت. توقيع مذكرة التفاهم بين الجمهورية اللبنانية ممثلة بالمدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (ICMPD) ممثلاً بمدير حوارات الهجرة والتعاون لدى المركز مارتن بلوم، جاء ثمره تعاونهما المشترك على مدى 10 سنوات، ضمن مشروع تعزيز قدرات الادارة المتكاملة للحدود في لبنان، الذي ساهم في تعزيز قدرات سائر المؤسسات العسكرية والامنية اللبنانية وتنمية العديد من المناطق.

اقيم احتفال توقيع مذكرة التفاهم التي تتمحور حول اطر توطيد العلاقات وتطوير التعاون بين الجمهورية اللبنانية والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة ودعم لبنان لتحقيق اهدافه في مجالات ادارة سياسات الهجرة، في قاعة 27 أب في المبنى المركزي للمديرية العامة للامن العام. حضره الى جانب اللواء ابراهيم وعدد من ضباط المديرية، وفد من المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة ضم كلا من السفير عبدالمولى الصلح، مدير حوارات الهجرة والتعاون لدى المركز مارتن بلوم، رئيس برنامج ادارة وامن الحدود لدى المركز ارزين بوروت، مدير ملف لبنان والاردن ورئيس مكتب الاردن لمن عباد، مديرة مكتب المركز في لبنان نادين ديب.

استهل الحفل الذي قدمته الملازم اول في المديرية العامة للامن العام جووي البستاني بكلمة لبلوم قال فيها: "اتوجه بالشكر الخاص والكبير الى كل من المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم والمديرية العامة للامن العام، نظراً الى تعاونهما الكامل والبناء مع ICMPD خلال كل السنوات السابقة وحتى اليوم، بما ساهم في خدمة قضايا الامن والاستقرار والسلام عموماً".

اضاف: "انقل اليكم تحيات رئيس منظمة ICMPD، كما تحيات كل اعضائها الذين

الهجرة ICMPD، باكورة التعاون مع المديرية العامة للامن العام. بهدف تعزيز هذا المشروع وتحقيق شراكة استراتيجية، وقع المدير العام

شكل مشروع تعزيز قدرات الادارة المتكاملة للحدود في لبنان عام 2012، الذي موله الاتحاد الاوروبي ونفذه المركز الدولي لتطوير سياسات



اللواء ابراهيم يسلم مارتن بلوم درعاً تقديرية.



و بلوم يبادل به بالمثل.



خلال توقيع مذكرة التفاهم بين لبنان و ICMPD.



اللواء عباس ابراهيم يلقي كلمة.

APPLY NOW!

Law

Canon Law

Engineering

Religious & Theological Sc.

ADMISSION OPEN FALL 2022-2023

Political Science & I. R.

Public Health

Economics & Business

Tourism & Hotel Mgt.

Freshman Arts & Sciences

ENGLISH & FRENCH SECTIONS

تعزيز قدرات الادارة المتكاملة للحدود



يتألف مشروع تعزيز قدرات الادارة المتكاملة للحدود في لبنان من ثلاث مراحل رئيسية تمتد تنفيذها بين اعوام 2012 و2023 على ان يتم ذلك من خلال المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة ICMPSD الذي يعتبر منظمة دولية قامت بتنفيذ العديد من المشاريع الممولة من الاتحاد الاوروبي في مجال ادارة الحدود والامن في لبنان منذ العام 2012.

يهدف المشروع الممول من الاتحاد الاوروبي الى تعزيز قدرات السلطات اللبنانية للسيطرة على الحدود مع تسهيل حركة البضائع والمسافرين الشرعيين من خلال نهج دعم الحقوق.

اما الجهات المشاركة في تنفيذه فهي: الجيش اللبناني، المديرية العامة للامن العام، المديرية العامة لقوى الامن الداخلي، المديرية العامة للجمارك، المديرية العامة للدفاع المدني، افواج الاطفاء ووزارة الاشغال العامة والنقل. كما قد تشارك ايضا مؤسسات او جهات لبنانية ودولية اخرى استنادا الى خبراتها وكفاياتها اللازمة في مجالات محددة قد تظهر الحاجة اليها مستقبلا.

تسعى مختلف مراحل المشروع، بشكل رئيسي، الى تعزيز ثقافة السلام واحترام سيادة القانون اكثر فاكثر في المناطق الحدودية، وذلك من خلال وسائل مباشرة وغير مباشرة، نذكر منها:

- مشاريع وبرامج تدعم وتعزز قدرات كل القوى العسكرية والامن والادارية والمدنية المعنية بشكل او باخر في موضوع ضبط الحدود ومكافحة جرائم التهريب او الاتجار بالبشر وسواها، كبرامج التدريب، التخطيط، التعاون والتنسيق بين مختلف المؤسسات الامنية.

- مشاريع وبرامج تساهم في مكافحة الافات الاجتماعية التي تعد من ابرز اسباب نشوء الجريمة وتطورها او التجاوب معها. ويقصد بذلك آفات الفقر، البطالة، الجهل، الامية وغيرها، وذلك عبر تنفيذ العديد من المشاريع ذات الطابع الانمائي، كبناء مدرسة او انشاء مستوصف او استرجار المياه الى مناطق تفتقدها، مما يساهم في تنمية المناطق وايجاد فرص عمل دائمة فيها. اضافة الى تنفيذ مشاريع ذات ابعاد اقتصادية كتدريب الشباب والفتيات على مهن معينة كالخياطة، الميكانيك، صيانة الكهراء، صيانة الاجهزة الالكترونية، اصول الزراعة، تعلم اللغات الاجنبية وغيرها، مما يساعدهم في تأمين فرص عمل. كذلك تحقيق مشاريع ذات ابعاد اجتماعية وتثقيفية كاجراء محاضرات توعوية حول مخاطر المخدرات، ادمان الكحول، ادمان الانترنت، واطلاع المواطنين على اهمية تعاون المواطنين مع القوى الامنية في مكافحة الجرائم حماية لانفسهم ولمجتمعهم ولوطنهم، وغيرها من المشاريع التي تهدف الى تعزيز الاستقرار والسلام.

قدم البرنامج دعما اساسيا للبنى التحتية واعمال اعادة تأهيل جميع الوكالات الحدودية، بما في ذلك المديرية العامة للامن العام، بحيث ساهم في تعزيز وتطوير قدراتها ذات الصلة بمواضيع وصول المهاجرين واقامتهم وخروجهم، بما يتعلق بحقوق الانسان ويتماشى مع المعايير الدولية. وقد ساهم في شكل مباشر، في رفع مستوى قدرات البنى التحتية للامن العام على صعيد معالجة وصول واقامة وخروج السوريين في اثناء التدفق السوري منذ عام 2011.

من ابرز المشاريع التي تم تخصيص الامن العام بها، نذكر على سبيل المثال: 1- شبكة ميكروويف: في منتصف عام 2021 نفذ المشروع شبكة ميكروويف على مستوى الدولة بقيمة 1,1 مليون يورو كجزء من نظام ادارة الحدود للامن العام. تستخدم هذه البنى التحتية الامنة لدعم النقل السريع والحقيقي لبيانات الامن العام. ستشكل شبكة الميكروويف ايضا القاعدة الاساس لأي امتداد وطني للحلول التقنية المتقدمة للامن العام في المستقبل (مثل توسيع و/ او تطوير نظام ادارة الحدود الامنة).

2- مخبر امن الوثائق: في حزيران 2021 زاد مشروع الادارة المتكاملة للحدود من قدرة مركز الامن العام التخصصي لامن الوثائق، من خلال تجديد وحدة امن الوثائق المركزية ومخبرها للامن العام بتركيب معدات الفحص المحدثة ومعدات تكنولوجيا المعلومات ذات الصلة بقيمة 650 الف يورو. ساعد ذلك في السماح للامن العام بمزيد من الموارد والخبرات لفحص الوثائق المشكوك فيها، وخاصة جوازات السفر، وتاليا تعزيز القدرة على اكتشاف التزييف والتزوير، والافراج عن تلك التي يتبين انها شرعية بشكل سريع.